المصـــــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 30-03-2007 العـــدد : 12601
الصفحـات : 25 المسلسل : 202

غير واضحة تصوير

ملف صحفي

مؤتمر القمة العربي الـ ١٩ بالرياض

صدور قرارات في اختتام القمة العربية

آلية جديدة لتفعيل مبادرة السلام العربية وتمسك القادة بها كما أقرتها قمة بيروت

تأييد عقد قمة عربية تشاورية لمعالجة قضية عربية مهمة أو عاجلة لاتخاذ مواقف متجانسة أو مشتركة إزاءها

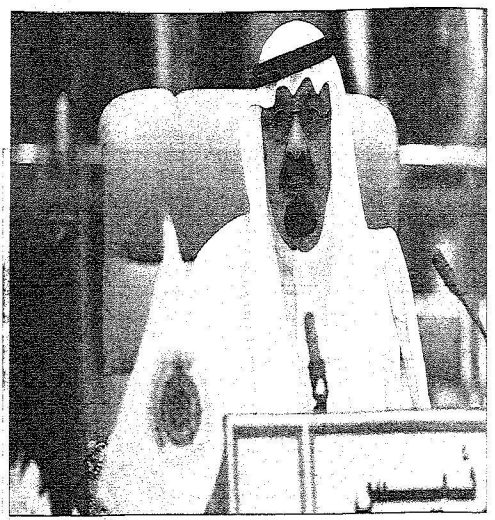

خادم الحرمين الشريفين خلال رئاسته القمة العربية

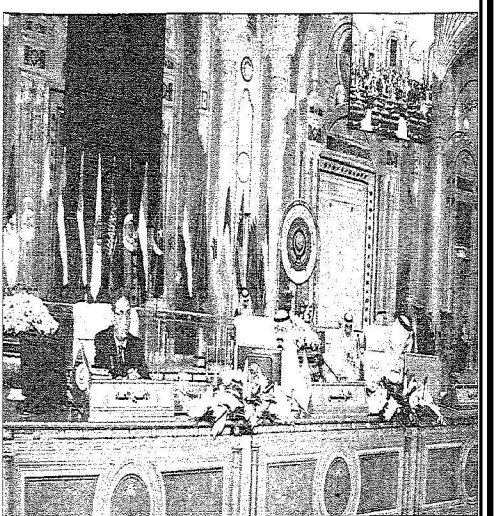

خادم الحرمين الشريفين في لقطة مع الأمين العام للجامعة العربية السيد عمرو موسى

الدعم الكامل لاتفاق مكة الذي تم التوصل إليه برعاية خادم الحرمين الشريفين

المصـــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 30-03-2007
الصفحـات : 25
العـــدد : 12601
المسلسل : 202

□ الرياض - فريق (الجزيرة):

اتفق القادة العرب في ختام أعمال قمة الرياض أمس الخميس على آلية جديدة لتفعيل مبادرة السلام العربية وذلك بتكليف اللجنة الوزارية العربية الخاصة بالمبادرة مواصلة جهودها مع اللجنة الرباعية والأطراف الدولية المعنية بعملية السلام، ومع الأمين العام للأمم المتحدة والدول الأعضاء في مجلس الأمن الدولي من أجل استئناف عملية السلام وحشد التأييد لهذه المبادرة، وبدء مفاوضات جادة على أساس المرجعيات المتفق عليها، والمتمثلة في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبدأي الأرض مقابل السلام، وعدم جواز الاستيلاء على أراضي الآخر بالقوة.

وأكد القادة تمسكهم بمبادرة السلام العربية كما أقرتها قمة بيروت عام ٢٠٠٢م، والمستندة إلى قرارات الشرعية الدولية ومبادئها لإنهاء النزاع العربي الإسرائيلي، وإقامة السلام الشامل والعادل الذي يحقق الأمن لجميع دول المنطقة، ويمكّن الشعب الفلسطيني من إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية.

ودعت القمة العربية في قراراتها الختامية أمس حكومة إسرائيل والإسرائيليين جميعاً إلى قبول ما جاء في هذه المبادرة واغتنام الفرصة السانحة لاستئناف عملية المفاوضات المباشرة والجدية على كل المسارات.

وحول دعم حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية، أكد القادة العرب دعمهم الكامل لاتفاق مكة الذي تم التوصل إليه برعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، وأعربوا عن فائق تقديرهم للجهود التي بذلتها الدول العربية الشقيقة، وكذلك جهود جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي التي أسهمت في الوصول إلى هذا الاتفاق الذي نتج عنه قيام حكومة وحدة وطنية.

ودعا القرار الصادر عن قمة الرياض في هذا الشأن إلى مساندة جميع الدول العربية للرئيس الفلسطيني وحكومته (حكومة الوحدة الوطنية) حتى تستطيع القيام بدورها في تلبية احتياجات الشعب الفلسطيني، وتحقيق مصالحه وأهدافه الوطنية.

وأكد القادة العرب على دعم الدول العربية للسلطة الوطنية الفلسطينية وحكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية ورفض التعامل مع إجراءات الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني بكل مظاهره.

ودعت قمة الرياض الدول والمنظمات الدولية إلى رفع الحصار فوراً، وتوفير الدعم لحكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية والاعتراف بها والتعامل معها دون تمييز، وقيام الدول الأعضاء بإجراء الاتصالات اللازمة مع الأطراف الدولية المعنية في هذا الشأن.

ودانت القمة العربية الحصار السياسي والاقتصادي والعسكري وكل الاعتداءات والإجراءات التي اتخذتها إسرائيل، وأدت إلى خسائر في الأرواح والممتلكات، وتحميل إسرائيل مسؤولية تعويض الشعب الفلسطيني عن كل هذه الخسائر والضغط عليها للإفراج عن المستحقات الضريبية العائدة للسلطة الوطنية الفلسطينية.

ودعا القادة العرب المجتمع الدولي إلى استئناف مساعدته للسلطة الوطنية الفلسطينية والشعب الفلسطيني واحترام خياره الديمقراطي، مؤكدين على مسؤولية هذه الأطراف الدولية تجاه دعم الشعب الفلسطيني واقتصاده الوطني بما يلبي الاحتياجات التنموية والإغاثية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ويواكب التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه السلطة الوطنية الفلسطينية.

وحول البند المتعلق بالوضع في لبنان أكد القادة أن الكشف عن الحقيقة في جريمة الاغتيال الإرهابية التي ذهب ضحيتها رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري ورفاقه، ومثول المتهمين أمام المحكمة ذات الطابع الدولي وفقاً للنظام الذي سيعتمد لها في إطار تواقق اللبنانيين على نظام هذه المحكمة التي ستستند إلى قراري مجلس الأمن ١٦٤٤ و١٦٦٤ وبناء على طلب الحكومة اللبنانية وفقاً للأنظمة والأصول الدستورية لينالوا عقابهم العادل بعيداً عن الانتقام والتسييس، يسهم في إحقاق العدالة وتعزيز إيمان اللبنانيين بالحرية في بلدهم والتزامهم بنظامهم الديمقراطي، ويسهم أيضاً في ترسيخ الأمن والاستقرار في المنطقة.

وأكد القادة على الدعم العربي للبنان في حقه السيادي في ممارسة خياراته السياسية ضمن الأصول والمؤسسات الدستورية اخذاً في الاعتبار حقه في إقامة علاقات مع الدول الصديقة والشقيقة على أساس الاحترام المتبادل للسيادة والاستقرار ولمصالحه الوطنية وحسن الجوار والمساواة والندية.

كما أكدوا على الدعم العربي للبنان في مطالبتها بالإفراج عن الأسرى والمعتقلين اللبنانيين الموجودين في السجون الإسرائيلية كرهائن، وإزالة مئات آلاف الألغام التي خلفها الاحتلال الإسرائيلي، وتزويد إسرائيل للأمم المتحدة بجميع الخرائط المتبقية للألغام الأرضية في الأراضي اللبنانية، وشبكة القنابل العنقودية التي قصفت بها لبنان في حرب تموز ٢٠٠٦م.

ودعا القادة جميع الفئات والقوى اللبنانية إلى الحوار الوطني على أساس الجوامع بين اللبنانيين، وكذلك ما تحقق على صعيد التوافق الوطني بهدف التوصل إلى حلول تفوت الفرصة على كل من يريد العبث بأمن لبنان واستقراره وللحفاظ على اللحمة الوطنية بين جميع أبنائه.

كما دعوا جميع اللبنانيين إلى بذل كل الجهود للوصول إلى حل للأزمة السياسية الراهنة والاضطرابات والانقسامات، مما يمكنهم من درء المخاطر وأعمال القانون وسيادته على كامل الأراضي اللبنانية والالتزام بالدستور اللبناني، واتفاق الطائف مما يحفظ أمن لبنان واستقراره ووحدته ومصالحه العليا، مؤكداً اعتزام جميع الدول العربية تقديم جميع أشكال الدعم والمساندة الممكنة إلى الأشقاء في لبنان لتحقيق ذلك.

وفيما يتعلق بتطورات الوضع في العراق أكد القادة العرب أن التصور العربي للحل السياسي والأمني لما يواجهه العراق من تحديات يستند إلى احترام وحدة العراق وسيادته واستقراره، ورفض أي دعاوى لتقسيمه مع التأكيد على عدم التدخل في شؤونه الداخلية، وأن تحقيق الاستقرار في العراق وتجاوز أزمته الراهنة يتطلب حلاً أمنياً وسياسياً متوازياً يعالج أسباب الأزمة ويقتلع جذور الفتنة الطائفية والإرهاب.

وأكدوا على ضرورة احترام إرادة الشعب العراقي بكل مكوناته في تقرير مستقبله السياسي، وأن تحقيق الأمن والاستقرار يقع في المقام الأول على حكومة الوحدة الوطنية والمؤسسات الدستورية والقيادات السياسية العراقية، وعلى دعم الدول العربية ومساندتها ودول الجوار لجميع جهود المصالحة الوطنية.

وشدد القادة على أن الدعم العربي لجهود المصالحة الوطنية يهدف إلى العمل على توسيع العملية السياسية، ومواجهة النعرات الطائفية والعمل على إزالتها نهائياً، وعقد مؤتمر الوفاق العراقي الشامل في أقرب وقت ممكن، والإسراع في إجراء المراجعة الدستورية للمواد الخلافية في الدستور، ومراجعة قانون اجتثاث البعث بما يعزز جهود المصالحة الوطنية، والتأكيد على

المصـــــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 30-03-2007 العـــدد : 12601
الصفحـات : 25 المسلسل : 202

المواطنة والمساواة كأساس لبناء العراق الجديد، والحرص على توزيع ثروة العراق بصورة عادلة، وقيام الحكومة بحل مختلف الميليشيات، وإنهاء المظاهر المسلحة العدوانية، وتسريع بناء القوات العسكرية والأمنية وتأهيلها على أسس وطنية ومهنية وصولاً إلى خروج القوات الأجنبية كافة من العراق.

وفيما يتعلق بالأمن القومي العربي قرر القادة العرب تشكيل مجموعة عمل مفتوحة العضوية على مستوى الخبراء المتخصصين لدراسة طبيعة الأخطار والتحديات الراهنة المستقبلية التي تواجه الأمة العربية وتحديدها، وإعداد مقترحات للتنسيق بين مختلف الآليات القائمة في إطار جامعة الدول العربية المتعلقة بالأمن القومي العربي ووسائل تطويره.

وكلف القادة مجموعة العمل بإعداد مقترحات عملية لتطوير أشكال التعاون والتكامل بين الدول العربية في الميادين ذات الصلة بالأمن العربي والاعتماد على شبكة المراكز العربية المتخصصة في البحوث والدراسات الإستراتيجية، على أن تعرض نتائج عمل المجموعة على اجتماع خاص لمجلس الجامعة العربية على مستوى وزراء الخارجية لاتخاذ القرار المناسب بشأنه.

وأكدوا أن قضايا الأمن القومي العربي تستدعي المعالجة من خلال منظور شامل ومتعدد الجوانب يأخذ في الاعتبار مصادر التهديد السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية وأشكالها سواء ما يرد منها من الخارج أو من داخل البلدان العربية.

وحول البند الخاص بعقد قمم عربية تشاورية أبدٍ القادة انعقاد قمة عربية تشاورية لمعالجة قضية مهمة أو عاجلة تستدعي التشاور لاتخاذ مواقف متجانسة أو مشتركة تجاهها.

وأوضح القرار أن وزراء الخارجية العرب سوف يتولون التحضير لانعقاد القمة التشاورية، مؤكداً أنه يحق لأية دولة عضو في الجامعة الدعوة إلى عقد هذه القمة التشاورية وللأمين العام للجامعة الحق نفسه، وتنعقد القمة بموافقة ثلثي الدول الأعضاء.

وأكد القادة أنه يجب ألا يحول عقد قمة تشاورية في أي وقت دون الالتزام بعقد القمة الدورية في شهر مارس من كل عام، مشيراً إلى أن النقاش في هذه القمم يجب أن يقتصر على الموضوع الذي دعيت من أجله، وتكون جلساتها مغلقة ولا تلقى فيها بيانات عامة.

وفيما يتعلق ببلورة الموقف العربي الموحد لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية قرر القادة العرب عقد اجتماع استثنائي لمجلس الجامعة على مستوى وزراء الخارجية لدراسة تقييم الجهود العربية لإخلاء منطقة الشرق الأوسط من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى.

وأكدوا على ضرورة أن يأخذ مجلس الجامعة بعين الاعتبار في دراسته تقييم السياسة العربية المتبعة خلال العقود الماضية وجوانب النجاح وأسباب الفشل وتحديد ما إذا كانت هذه السياسة تصلح اليوم في ظل الأوضاع الدولية القائمة، وهل تستمر الدول العربية في المطالبة بإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط؟

وأشاروا إلى ضرورة أن يتضمن التقييم آلية عملية لإخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل واقتراح البدائل المناسبة التي يمكن للدول العربية التحرك في إطارها حال عدم اتخاذ المجتمع الدولي أي خطوات مناسبة استجابة للمبادرة العربية، ووضع تصور عربي لكيفية التعامل مع الموقف في ضوء التوجه الإسرائيلي نحو كسر سياسة الغموض النووي التي اتبعتها في السنوات السابقة.

ووافق القادة على تعليق أعمال اللجنة الفنية المعنية بإعداد مشروع معاهدة لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وفي مقدمتها السلاح النووي لحين إعادة تقييم السياسة العربية في ضوء المتغيرات الدولية والأوضاع الدولية القائمة.

وفيما يتعلق بتنمية الاستخدامات السلمية للطاقة النووية للدول الأعضاء في الجامعة العربية دعا القادة الدول العربية إلى التوسع

التصور العربي لحل أزمة العراق يتطلب حلاً أمنياً وسياسياً متوازياً يقتلع جذور الفتنة الطائفية والإرهاب

المصـــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 30-03-2007
الصفحـات : 25
العـــدد : 12601
المسلسل : 202

في استخدام التقنيات النووية السلمية في جميع المجالات التي تخدم التنمية المستدامة مع الالتزام بجميع المعاهدات والاتفاقيات والأنظمة الدولية التي وقعتها هذه الدول.

كما دعوا إلى إنشاء هيئات ومؤسسات تعنى بالاستخدام السلمي للطاقة النووية في كل دولة عربية مع إنشاء هيئات رقابية وطنية مستقلة لمراقبة استخدام الطاقة النووية لتأمين السلامة النووية في الدولة، وتحقيق المزيد من الشفافية أمام المؤسسات الدولية.

كما دعا القادة إلى إنشاء المفاعلات النووية لأغراض البحث العلمي والتوسع في استخدامها في أعمال التدريس والأنشطة الاقتصادية الصحية وإدخال التقنيات النووية المتاحة في الطب إلى المؤسسات الصحية العربية، وتدريس العلوم والتقنيات النووية في الجامعات العربية.

ودعوا إلى إنشاء شبكة للرصد المبكر للتلوث الإشعاعي ووضع خطط الطوارئ النووية لمجابهة الحوادث الإشعاعية والنووية، ويطلب إلى البيئة العربية للطاقة الذرية وضع إستراتيجية عربية خاصة بامتلاك العلوم والتقنيات النووية للأغراض السلمية حتى عام ٢٠٢٠م، وعرضها على الاجتماع القادم لوزراء الخارجية العرب.

وحول دعم الصومال أعرب القادة عن أملهم أن يشهد مؤتمر المصالحة الوطنية الذي دعت الحكومة الصومالية لعقده في ١٦ إبريل المقبل أوسع مشاركة ممكنة من ممثلي مختلف أطياف الشعب الصومالي وفئاته، مؤكداً على ضرورة إتاحة فرصة لإقامة حوار بناء حول كل القضايا الوطنية، وبما يمهد الطريق لتحقيق المصالحة الشاملة والاستقرار والسلام في الصومال.

ورحب القادة بالدعوة الموجهة من المملكة العربية السعودية لعقد اجتماع اللجنة الوزارية العربية المعنية بالصومال في اجتماعها القادم في جدة بمشاركة الحكومة الانتقالية الصومالية والقوى السياسية والأهلية والدينية والمدنية الصومالية من أجل النظر في أفضل الوسائل المناسبة للإسراع بعملية المصالحة، مطالباً الأمانة العامة للجامعة العربية بالتنسيق مع وزارة الخارجية السعودية لاتخاذ ما يلزم من إجراءات، وإجراء المشاورات اللازمة مع جميع الأطراف ذات العلاقة لضمان نجاح ترتيب عقد هذا الاجتماع في أقرب وقت ممكن.

وحول الإرهاب الدولي وسبل مكافحته، دعا القادة إلى ضرورة تفعيل الآلية التنفيذية للاتفاقية العربية لمكافحة الإرهاب، وضرورة تعزيز التعاون بين الجامعة العربية والمنظمات الإقليمية والدولية في مجال مكافحة الإرهاب ودعم جهود الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب.

كما دعوا إلى مواصلة المساعي العربية لاستصدار قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة بتشكيل فريق عمل لدراسة سبل تنفيذ توصيات المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب الذي عقد في الرياض في شهر فبراير ٢٠٠٥م، ومقترح خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبدالعزيز المتعلق بإنشاء مركز دولي لمكافحة الإرهاب لتقوية التعاون الدولي في هذا المجال المهم.

وفيما يتعلق بالتضامن مع سورية والعقوبات أحادية الجانب المفروضة عليها من الولايات المتحدة الأمريكية دان القادة سياسة الحكومة الإسرائيلية التي دمرت عملية السلام، وأدت إلى التصعيد المستمر للتوتر في المنطقة داعياً المجتمع الدولي، وبخاصة راعيو مؤتمر مدريد للسلام والاتحاد الأوروبي إلى حمل إسرائيل على تطبيق قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالانسحاب الإسرائيلي التام من الجولان، وجميع الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧م.

وطالبت القمة الولايات المتحدة بإعادة النظر في ما يسمى قانون محاسبة سورية الذي يشكل انحيازاً سافراً لإسرائيل، ولتجنب زيادة تدهور الأوضاع وتبديد فرص تحقيق السلام في الشرق الأوسط.. معربة عن تقديرها لموقف سورية الداعي لتغليب لغة الحوار والدبلوماسية كأسلوب للتفاهم بين الدول وحل الخلافات فيما بينها، موجهاً الدعوة للإدارة الأمريكية إلى الدخول بحسن نية في حوار بناء مع سورية لإيجاد أنجح السبل لتسوية المسائل التي تعوق تحسين العلاقات بين البلدين.

ووافق القادة العرب على تشكيل مجموعة عمل من الدول العربية الأعضاء في لجنة التراث العالمي بمنظمة اليونسكو (الكويت وتونس والمغرب)، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم لمتابعة تطورات المحاولات الإسرائيلية لإدراج موقع القدس على القائمة الإسرائيلية التمهيدية في قائمة التراث العالمي.

ودعوا إلى قيام الدول العربية بالاتصال بالدول الأعضاء في لجنة التراث العالمي لحثها على عدم إدراج موقع القدس على القائمة الإسرائيلية التمهيدية في قائمة التراث العالمي لتعارضه مع القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية.

وفيما يتعلق بتطورات القضية الفلسطينية أعاد القادة العرب في ختام أعمال قمة الرياض على الالتزام العربي بالسلام العادل والشامل كخيار إستراتيجي، وأن عملية السلام عملية شاملة لا يمكن تجزئتها، وأن السلام العادل والشامل في المنطقة لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بما في ذلك الجولان العربي السوري المحتل وحتى خط الرابع من يونيو ١٩٦٧م والأراضي التي لا زالت محتلة في الجنوب اللبناني، والتوصل إلى حل عادل ومتفق عليه لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ لسنة ١٩٤٨م ورفض كل أشكال التوطين وإقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وعاصمتها القدس الشريف وفقاً لما جاء في مبادرة السلام العربية وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

وطالبوا بالضغط على إسرائيل للإفراج عن جميع الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين الذين زاد عددهم على عشرة آلاف أسير يقبعون في سجون الاحتلال، بمن فيهم رئيس المجلس التشريعي وبعض أعضائه، وكذلك الوزراء المختطفون، ومطالبته بعدم تجاهل هذه القضية تطبيقاً لقواعد الشرعية الدولية وقوانينها، وفي مقدمتها القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩م.

كما طالبوا مجلس الأمن الدولي بتحمل مسؤولياته تجاه الشعب الفلسطيني، وإرسال مراقبين دوليين لحمايته من المجازر والعدوان المتواصل والضغط على إسرائيل للتوقف الكامل والفوري عن اعتداءاتها وعملياتها العسكرية المستمرة، وانتهاكها لأحكام القانون الدولي ذات الصلة وضرورة إلزام إسرائيل (القوة القائمة بالاحتلال) بأحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩م، وكذلك بالفتوى القانونية الصادرة عن محكمة العدل الدولية بشأن جدار الفصل العنصري.

وكلفوا الأمانة العامة للجامعة العربية لمساعدة الحكومة العراقية والسلطة الوطنية الفلسطينية على إيجاد حل سريع لتوفير الحماية وسبل العيش الكريم للاجئين الفلسطينيين في العراق.

المصـــــدر : الجزيرة
التـــاريخ : 30-03-2007 العـــدد : 12601
الصفحـات : 25 المسلسل : 202

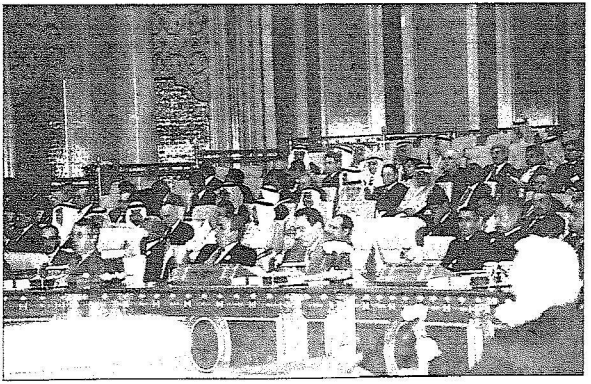

□ تصوير - فتحي كالي - حسين حمدي - سعد العنزي - عبدالله المسعود